نهاية الشهر تقترب و«جنيف ٣» في مهب الريح..

مطرقة كيري الثقيلة تهوي على رؤوس «الهيئة العليا»: اذهبوا للمحادثات.. وإلّا..!

الوطن – وكالات

هوت مطرقة رئيس الدبلوماسية الأميركية جون كيري على رؤوس المعارضين في «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة السورية. «الإملاءات الأميركية» للهيئة كانت «صريحة ومباشرة» «عليكم الذهاب إلى جنيف لعقد محادثات (وليس مفاوضات) من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.. وإلا» و«الأولوية (الأميركية) في سورية لمحاربة الإرهاب» و«هذا متفق عليه مع الروس والإيرانيين».

وعلى الرغم من المساعي المكثفة التي بذلها كيري في العاصمة السعودية الرياض، من أجل تسهيل عقد جنيف والشروط التي طرحتها الهيئة العليا، إلا أن أي إشارة، لم تصدر حتى الآن، لتؤكد انعقاد المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الحكومة السورية والمعارضة في مدينة جنيف السويسرية، وتصر كل من واشنطن وموسكو على إطلاقها قبل نهاية هذا الشهر.

وانتقد «الائتلاف» المعارض ما وصفه بـ«التراجع المخيف» في الموقف الأميركي تجاه الأزمة السورية، ولوّح بعدم الدخول في مفاوضات جنيف التي وصفها بـ«الفاشلة».

ولفت سفير الائتلاف في باريس منذر ماخوس إلى أن كيري قال خلال اجتماع في منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا: إن الحل في سورية لن يتم إلا بالاتفاق على «حكومة وحدة وطنية»، وأن الولايات المتحدة متفقة مع إيران وروسيا على ذلك. وعلّق على تصريح وزير الخارجية الأميركي قائلاً: «(هناك) تراجع مخيف في الموقف الأميركي».

وفي مقابلة مع قناة «الجزيرة» القطرية، كشف ماخوس عن اجتماع عقده كيري مع رئيس «الهيئة العليا للمفاوضات» رياض حجاب في الرياض قبل يومين، مبيناً أن الوزير الأميركي أبلغ حجاب أنه «يجب عليهم (المعارضين في الهيئة) أن يذهبوا إلى جنيف ضمن الشروط المفروضة عليهم، وإلا فسيخسرون دعم حلفائهم».

إلا أن ماخوس، العضو أيضاً في «الهيئة العليا للمفاوضات»، اعتبر أن محادثات جنيف «ستفشل» ما لم يتم «الاتفاق على جوهر العملية السياسية»، مؤكداً أنه من الأفضل عدم الدخول في عملية «فاشلة».

وجدد مطالبة الحكومة السورية بإجراءات لحسن النية قبل الشروع في التفاوض، وذلك عبر وقف القصف وإطلاق سراح بعض السجناء من النساء والأطفال والشيوخ، مؤكداً أن الوفد الذي عينته «الهيئة العليا للمفاوضات» «لن يذهب» إلى جنيف ما لم تتحقق تلك الإجراءات.

من جهة أخرى، وصف مصدر رفيع المستوى في الهيئة، حسبما نقلت تقارير إعلامية، لقاء كيري مع حجاب في الرياض بـ«الكارثي والسيئ جداً»، مبيناً أن رئيس الدبلوماسية الأميركية «حمل معه رسائل روسية وإيرانية واضحة»، مهدداً المعارضة السورية في حال عدم الالتزام بها». وقال المصدر الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن «كيري قال إن ما سيجري في جنيف٣، محادثات، وليست مفاوضات، وستفضي إلى تشكيل (حكومة وحدة وطنية)، وليس هيئة حكم انتقالية»، وبين أن وزير الخارجية الأميركي أبلغ وفد الهيئة أن من حق الموفد الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا «التدخل في تشكيل وفد المعارضة، وتعيين مستشارين له، وإن إجراءات الثقة التي تطالب بها المعارضة قبيل اجتماعات جنيف كإطلاق المعتقلين، وفك الحصار عن المدن المحاصرة، وإيقاف قصف المدنيين، وإدخال مساعدات إنسانية وسواها هي جزء من المحادثات التي ستجري في جنيف».

وبيّن المصدر أيضاً، أن «كيري أكد خلال الاجتماع أن من حق (الرئيس) بشار الأسد الترشح للرئاسة في انتخابات رئاسية ستجرى لاحقاً». ولفت إلى أن رئيس الدبلوماسية الأميركية، طلب من الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى جنيف و«إلا فستفقد حلفاءها وعليها أن تتحمل مسؤولية ذلك». وأشار كيري خلال الاجتماع مع وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» إلى أن «بلاده لن تتدخل في سورية، إلا لمحاربة الإرهاب، وليس لشيء آخر».

وكشف المصدر إلى أن «الاتجاه العام لدى المعارضة هو رفض الإملاءات، واعتبار هذه الفترة مرحلة حرب تحرير، والانتقال للمقاومة»، مشيراً إلى أن «وقوف كل من: تركيا، والسعودية، وقطر، إلى جانب المعارضة السورية وننتظر أن يترجموا ذلك على الأرض».

تصريحات ماخوس وتسريبات المصدر المعارض، جاءت بعد يوم من تأكيد مجموعات سياسية وعسكرية، ممثلة في «الهيئة العليا للمفاوضات»، رفضها لما وصفتها «بالإملاءات الروسية، وتدخلها في العملية السياسية والتفاوضية من خلال العدوان العسكري والابتزاز السياسي، والتدخل السافر في شأن المعارضة السورية».

وبعد لقائه نظراءه في مجلس التعاون الخليجي بالرياض، أشار وزير الخارجية الأميركي إلى أن بلاده تدفع في اتجاه التعجيل ببدء مفاوضات «جنيف ٣». وخفض طموحاته إلى بدء مفاوضات غير مباشرة بين الأطراف السورية في جنيف قبل نهاية شهر كانون الثاني الجاري يعقبها اجتماع وزاري لـ«المجموعة الدولية لدعم سورية» لحل العقبات الموجودة.

وتحدث عن صيغة تتضمن دعوة دي ميستورا «الكثير من الأطراف (السورية) ذات العلاقة بطريقة تسمح بالتوصل إلى تناغم لدفع هذه العملية قدماً. وإذا ما كانت هناك خلافات في هذا الشأن فهذا ما ستعكف عليه المجموعة الدولية لدعم سورية للحفاظ على استمرارية هذه العملية ووضعها رهن الاختبار ضمن مشروعية بياني فيينا وقرارات مجلس الأمن الدولي المتفقة على الحاجة للوصول إلى عملية انتقالية سياسية في سورية تفضي إلى دستور جديد وانتخابات جديدة عادلة ووقف لإطلاق النار».

إلى ذلك أكد وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير ضرورة أن يتضمن وفد المعارضة السورية مجموعات مقاتلة على ألا تكون «متطرفة أو إرهابية».

وتساءل شتاينماير في تصريحات نقلتها صحيفة «فرانكفورتر الغيماينى تسايتونغ»، «أين تعتقدون أننا سنجد مجموعات معتدلة بعد أكثر من خمس سنوات من الحرب الأهلية وأقصى العنف؟»، مضيفاً: «أخشى أننا تخطينا مرحلة الانتقاء الدقيقة لاختيار جميع الأطراف والمفاوضين». وتابع: «بالطبع لا نريد على الطاولة إرهابيين وإسلاميين متطرفين يريدون فقط تخريب العملية السياسية، لكننا نريد تحالفاً من كل الذين يمثلون شرائح من المجتمع السوري ويمتلكون قوة فعلية ويحترمون مبادئ فيينا وهم مستعدون لوقف القتال خلال محادثات جنيف».

في روما، اعتبر وزير الخارجية الإيطالي باولو جنتلوني أن إمكانية تسوية الأزمة السورية قبل نهاية العام الجاري، ستكون أكثر واقعية في حال بدء المفاوضات متعددة الأطراف في جنيف. وقال جنتلوني في حديث لصحيفة «أفينيري» الإيطالية: «المفاوضات لن تبدأ غداً (٢٥ كانون الثاني)، لأنه قد تم تأجيلها لبضعة أيام، لكن إذا بدأت المفاوضات في جنيف، فإن مهمة وضع حد للحرب قبل نهاية العام ستكون أكثر واقعية».

ووفقاً للخارجية الإيطالية، فإن الجهود حول الأزمة السورية، تتركز الآن حول نقطتين رئيسيتين، وهما إقناع الحكومة السورية بفتح الممرات للمساعدات الإنسانية، والوصول لوقف إطلاق النار مع بدء المفاوضات.

اجتماع كيري مع القيادة السعودية خلال زيارته الأخيرة إلى الرياض (رويترز)

قولاً واحداً

واشنطن تريد صورة جنيف فقط!!

باسمة حامد

لا مشكلة لدى واشنطن حتى لو تأجلت المحادثات السورية– السورية في جنيف يوماً أو يومين، فالتواريخ وفق موفد الأمم المتحدة «ليست مقدسة».. بل لا مشكلة لديها إن بدأت بثلاثة وفود وربما أكثر «للمعارضة»!!

وفي الواقع، أن انعقاد الحدث الذي ستشهده العاصمة السويسرية هو الأهم أميركياً بهذه المرحلة لاستثماره بالانتخابات الرئاسية وتسويقه عالمياً كإنجاز دبلوماسي للرئيس الحالي قبل مغادرته البيت الأبيض، كيف لا وهو الذي قدّم نفسه للعالم كبطل سلام في الاتفاق النووي الإيراني وبتنازله عن قراره توجيه ضربة عسكرية إلى سورية مقابل تسليمها ورقة السلاح الكيميائي!!

ففي هذا الجانب تحديداً، لا يختلف أوباما عن غيره من الرؤساء الأميركيين، فهو يولي لغة الصورة أهمية خاصة، وفي هذا الإطار ربما مازال حاضراً في الأذهان كيف امتنع الشيخ حسن روحاني عن تلبية طلبه بخصوص التقاط «صورة تذكارية مشتركة» قبيل صعوده إلى الطائرة العائدة إلى بلاده حين شارك بأحد اجتماعات نيويورك في بداية عهده، فالعقل الإيراني يجيد قراءة منطق المصالح الأميركية ولا يعطي شيئاً مجانياً، وبناء عليه كان الرد حاضراً: «اللقاء ليس مدرجاً على جدول أعمال الرئيس الإيراني»!!

وعلى كل حال، إن حالة الإصرار الأميركي– رغم العراقيل والمماطلة والعقبات ومحاولات لتعطيل عملية جنيف ونسفها من أساسها– باتت ملحوظة على قاعدة: «عملية السلام في سورية شاقة وطويلة وصعبة»، فالعبث السعودي التركي القطري والتجاذب الإقليمي الحاد يحصل بالوقت الضائع، وانتقادات ديمستورا لموقف السعوديين وتعاطف أعضاء مجلس الأمن معه بسبب تعقيدات السعود للاجتماع ومحاولتهم خطف الدور المنوط بالأمم المتحدة عبر التفرد بتمثيل «المعارضة».. تعكس حقيقة حشر هذا النظام في الزاوية والاتجاه نحو دعم وساطة الموفد الدولي.

بالمقابل، فإن «النظام السوري» المسنود بقوة من حلفائه لن يكون مضطراً لتقديم أي تنازلات، فموازين القوى أصبحت ترجح لمصلحته بوضوح في ضوء المعطيات الراهنة:

١– التقدم الميداني والسياسي لمحور (موسكو طهران دمشق) مقابل تراجع وارتباك لمحور (واشنطن أنقرة الرياض الدوحة)، وتقهقر التنظيمات الإرهابية على الأرض وتشرذمها وخلافاتها على النفوذ والسلطة لتعدد أهدافها، ونجاح الدولة السورية في إعادة الأمن والاستقرار إلى مناطق عدة كانت تحت سيطرة المسلحين.

٢– الابتزاز التركي لأوروبا في أزمة اللاجئين وطلب الأتراك للمزيد من الأموال (رئيس الوزراء التركي ألمح مؤخراً إلى أن «ثلاثة مليارات يورو» لا تكفي للحد من تدفق المهاجرين).

٣– الهلع الغربي من انتقال مشروع «داعش» إلى ساحات أخرى مع هزائمه المتتالية في سورية والعراق، فالورم انتشر في ليبيا، والتنظيم –تؤكد صحيفة الديلي تلغراف البريطانية– يسعى لتحويل مقره الرئيسي إلى مدينة سرت الليبية بدلاً من الرقة والموصل.. وليس من المستبعد أن تتحول السعودية (حاضنة الفكر التكفيري) إلى مكان «تجمع محتمل للأجيال المقبلة منه» نظراً للتحديات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المملكة وفق صحيفة «ناتشونال انترست» الأميركية.

وبالمحصلة، إن المشهد السوريالي العصي على الفهم لكون الحكومة السورية ستتفاوض يومي ٢٧ و٢٨ من الشهر الجاري (وبشكل غير مباشر) مع عدة وفود محسوبة بمعظمها على جهات خارجية داعمة للإرهاب والتطرف، ولائحة طويلة تضم أشخاصاً غير مؤمنين بالحل السياسي من إرهابيين وقتلة وأصدقاء «لإسرائيل» ومنشقين يُنظر لهم بالداخل (كعملاء وخونة) وجماعات أخرى يرفضها الروس والإيرانيون.. لن يجعل من جنيف إلا مجرد صورة فقط لحفلة سياسية كبرى يريد «مجتمع أميركا الدولي» من خلالها الظهور بمظهر صانع السلام المتحضر والإنساني والجميل.. لا مشعل الحرائق الخبيث الذي يتدخّل باللحظة المناسبة كي لا تصل النيران إليه!!

حزب مرخص رأى أن نجاح جنيف يتم باتباع طريقة ٢٠+ ٢٠+ ٢٠

مسلم: قائمة الرياض تمثل تنظيم «القاعدة»

الوطن – وكالات

اعتبر زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية صالح مسلم قائمة وفد المعارضة التي أعدت في الرياض لمفاوضات جنيف بأنها «تمثل تنظيم القاعدة». وقال مسلم في لقاء مع قناة «BBC» البريطانية: إن القائمة التي طرحها المجتمعون في الرياض هي قائمة تمثل تنظيم القاعدة وتريد إقامة «دولة إسلامية» في سورية.

وأشار مسلم إلى أن «مجلس سورية الديمقراطية» يحتضن بداخله كافة المكونات الموجودة في شمال البلاد وسورية بشكل عام، ومشروعه لبناء مجتمع حر لا لبناء «إمارة إسلامية».

إلى ذلك نفى مسلم ما ادعته سابقاً وكالات ومواقع إعلامية بدعوته من قبل المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا لحضور مؤتمر جنيف، وقال إنه «لم تجر حتى الآن دعوة أي طرف من المعارضة للمشاركة في محادثات جنيف ٣».

في الأثناء كتب أمين عام حزب التضامن المرخص المعارض محمد أبو القاسم في صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: رسالة إلى السيد ستيفان دي ميستورا المبعوث الدولي الخاص إلى سورية: الحل لنجاح مؤتمر جنيف ٣ هي اتباع طريقة ٢٠+ ٢٠+ ٢٠.

وأوضح أبو القاسم أنه «تتم أولاً دعوة وجمع كل وفود المعارضات السورية المنبثقة عن اجتماعات ومؤتمرات الرياض ودمشق وموسكو وبعدد متساو وبحد أقصى ٢٠ شخصاً من كل وفد للاجتماع أولاً في جنيف وإجراء انتخابات فيما بينهم لترشيح ٢٠ شخصية من جميع المعارضات المذكورة ليفاوضوا الوفد الحكومي الرسمي للنظام والباقي وعددهم ٤٠ شخصاً يحضرون جميعهم مؤتمر جنيف ٣ بصفة مستشارين ومراقبين وبعدد ٢٠+ ٢٠..!!

معارضون: قد نصل إلى يوم نتمنى العودة إلى حضن الرئيس الأسد

الوطن

حذر نشطاء معارضون في صفحاتهم على «فيسبوك» بأنهم يخافون أن تنحرف ما سموها «الثورة» السورية عن مسارها، ووصولهم إلى يوم «نتمنى العودة إلى أحضان (الرئيس) بشار الأسد». وأكد النشطاء أن هذه الأمنية باتوا يسمعونها يومياً وفي كل مجلس «نعم كان يحكمنا (الرئيس) بشار (الأسد) بعصا من حديد ولكن كنا نحس بالأمان ولا يتجرأ أحد أن يحمل سكيناً»، على حين باتوا اليوم تحت رحمة حكم بالنار لـ«بعض من يسمون أنفسهم ثواراً يقطعون الطرق ويعتدون على أملاك الغير ويسرقون السيارات ويخطفون البشر».

وأوضح النشطاء أن كثيراً من عامة الناس مثلاً في درعا وبقية المدن السورية التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة يقطعون مسافات تصل إلى خمسة عشر كيلو متر خوفاً من النهب والخطف وسرقة سياراتهم خاصة عندما تكون سيارة جيدة، وفي المقابل بدأت المجموعات المسلحة تتقاتل مع بعضها البعض وفصائل أخرى تنفذ ما يمليه عليها الخارج سواء من تركيا أو «غرفة الموك» والأردن بالتوازي مع معركة الشيخ مسكين.

وضرب النشطاء محافظة درعا كمثال، فأوضحوا أن مسلحي درعا باتوا بين فكي كماشة طرفاها وحدات الجيش العربي السوري العاملة في ريف درعا من جهة ومعارك المجموعات المسلحة البينية من جهة أخرى، مبينين أن استمرار الخلافات بوضعها الحالي سيؤدي إلى سقوط محافظة درعا بالكامل من يد المعارضة والمجموعات المسلحة «وهذا ما يريده الأردن والموك» مناشدين «أهل النخوة» بوقف نزيف الدم والتوجه إلى الشيخ مسكين.

اعتبرته «محاولة لضرب التوافق الأميركي الروسي»

«التنسيق» تنتقد «وفد الرياض».. وتتمسك بالمشاركة في جنيف

الوطن

جددت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة انتقادها لتشكيلة وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف، واعتبرت أنه يمثل «محاولة لضرب التوافق الأميركي الروسي».

وقالت الهيئة في بيان نشره عضو المكتب التنفيذي فيها منذر خدام على صفحته في «فيسبوك»: «لقد تم إعلان أسماء أعضاء الوفد التفاوضي لمؤتمر جنيف ٣، من مسؤول في «الهيئة العليا للمفاوضات» في محاولة لقطع الطريق على التوافق الأميركي الروسي في لقاء بين وزيري الخارجية».

ورأت الهيئة أن طرفاً معيناً سيطر على وفد التفاوض دون أن تسمي هذا الطرف بعدما قالت إنه «من الواضح أن الوفد التفاوضي يغلب عليه طابع طرف معين في المعارضة السياسية والمسلحة ويستبعد تمثيل أحزاب وقوى معارضة سياسية وميدانية من أعضاء هيئة التنسيق الوطنية، وحلفائها الذين طالبت بتمثيلهم في الهيئة العليا والوفد التفاوضي لتحقيق نجاح مؤتمر جنيف ٣ في موعده المحدد، تجاوباً مع المجموعة الدولية لدعم سورية وجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لسورية السيد ستيفان دي ميستورا، ونائبه السفير رمزي عز الدين وتنفيذاً لبياني فيينا الأول والثاني وقرارات مجلس الأمن ٢١١٨– ٢٢٥٤ والبيانات الأخرى ذات الصلة».

وأعربت الهيئة عن تمسكها بحقها في المشاركة الفاعلة في مؤتمر جنيف ٣، مطالبةً بعقده في الموعد المقرر في الخامس والعشرين من الشهر الجاري (اليوم) إضافة إلى المطالبة بالتزام بيان جنيف ١، وتنفيذ بياني فيينا ١ وفيينا ٢، وقراري مجلس الأمن ٢١١٨ و٢٢٥٤، وغيرهما من القرارات الدولية ذات الصلة، و«بخاصة ما يتعلق بإجراءات بناء الثقة والتعبير عن حسن النيات التي جرى التوافق عليها في مؤتمر الرياض ونتائجه» بحسب البيان.

كما جددت الهيئة مطالبتها بتشكيل وفد تفاوضي تتمثل فيه جميع قوى المعارضة السورية المؤمنة بالحل السياسي، ومنها أعضاء في هيئة التنسيق الوطنية، وحلفائها من أحزاب وقوى الإدارة الذاتية الديمقراطية، والقوى الميدانية المعتدلة، وجبهة التغيير والتحرير، ومنبر النداء الديمقراطي.. التي شاركت في مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة وفي لقاء موسكو ٢، الأمر الذي بدا وكأنه تطابق مع التوجهات الروسية التي أكدها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال لقائه نظيره الأميركي جون كيري في سويسرا الأربعاء الماضي.

كما أكد بيان الهيئة أن «الهيئة العليا للمفاوضات» التي انبثقت عن مؤتمر المعارضة في الرياض هي وسيلة من أجل الوصول إلى مفاوضات ناجحة للحل السياسي للمسألة السورية، وبالتالي فمن حق المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية الرد على أي موقف يصدر عن «الهيئة العليا للمفاوضات» لا يتفق مع رؤيته، مؤكداً الحق باتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة.

وكانت «الهيئة العليا للمفاوضات» أعلنت عن تشكيل وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف التي كانت مقررة اليوم ولكن تم تأجيلها بسبب إصرار «الهيئة العليا للمفاوضات» على عدم توسيع الوفد ليضم معارضين من كل الأطراف وكذلك تسميتها القيادي في ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش كبيراً للمفاوضين فيما تعتبر دمشق وموسكو أن «جيش الإسلام» منظمة إرهابية.

من اجتماع المعارضة السورية في الرياض

العربي يأمل ببدء مسار الحل التفاوضي السوري

وكالات

أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي عن أمله بتحقيق وقف لإطلاق النار في سورية والبدء بمسار الحل التفاوضي في الشهر الجاري.

وعبّر العربي خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الهندي وفق ما ذكرت قناة «الميادين»، عن تطلعه إلى أن تسفر الجهود المبذولة حالياً من مجموعة العمل الدولية الخاصة بسوريه والتي انعقدت مؤخراً في نيويورك إلى إقرار وقف لإطلاق النار في سورية والبدء بمسار الحل التفاوضي للأزمة.

ويرى مراقبون أن تصريحات العربي إزاء الأحداث في سورية تحمل تحولاً، مقارنة بمواقفه السابقة.

وأشار العربي إلى بيان جنيف ٢٠١٢ وما جرى الاتفاق عليه في اجتماعات فيينا الوزارية في هذا الشأن، وفي ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، وأضاف: «نرجو أن يبدأ المسار السلمي هذا الشهر». وأضاف: إن الأزمة السورية أضحت «مأساة هذا العصر، وهي مأساة متعددة الأبعاد بالنظر لما خلفته من تداعيات دولية وإقليمية سياسياً وإنسانياً، مما يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بهذه الأزمة لتحمل مسؤوليتها التاريخية من أجل إنقاذ سورية، والحفاظ على وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية».

وسط انتقادات حادة من منظمات مدنية

ألمانيا تخنق اللاجئين وتعلن رفض مئتين منهم يومياً

وكالات

بدأت ألمانيا تصدر قرارات مشددة وخانقة فيما يخص اللاجئين السوريين مما يعطي مؤشراً على التراجع في موقف برلين الرافض لوضع سقف لأعداد اللاجئين في البلاد.

وفي الإطار ذاته أعلن وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزيير أمس أن بلاده التي ما زالت تستقبل نحو ألفي لاجئ في اليوم، ترفض حالياً استقبال نحو مئتين آخرين على حدودها يومياً.

فقد وافق البرلمان الألماني «بوندستاغ»، وفق ما نقل موقع «الدرر الشامية» الالكتروني المعارض، على قانون جديد يلزم اللاجئين ابتداءً من شباط ٢٠١٦ على حيازة ما يسمى بـ«إثبات الوصول إلى ألمانيا» أو «بطاقة هوية طالبي اللجوء».

وبالإضافة إلى البيانات الشخصية تُخَزَّن معلومات أخرى مثل بصمة الإصبع والبلد الأصلي لطالب اللجوء ورقم هاتفه المحمول وأيضاً معلومات صحية، ويتم تدوين معلومات حول مؤهلاته المهنية ومستواه التعليمي، وكذلك حول دينه أو خلفيته الدينية.

وترى الحكومة الألمانية أن إثبات وصول المتقدمين بطلب اللجوء إلى ألمانيا أو ما يُعرَف بـ«بطاقة هوية طالب اللجوء» إضافة إلى تقصير مدة إجراءات اللجوء يعمل على الحد من الكثير من المشاكل ومنها: مشكلة تسجيل طالب اللجوء مرتين على الأقل وأيضاً سوء استخدام هويته.

ويوجد هدف آخر لهذه البطاقة الجديدة وهو تقصير مدة طلب اللجوء، وعلاوة على ذلك فإن هذه البطاقة الجديدة تسهّل عملية توزيع اللاجئين في ألمانيا، بحسب ما يفيد المكتب الاتحادي الألماني لشؤون الهجرة واللاجئين.

وفي سجلات بيانات طالبي اللجوء يتم أيضاً تحديد المؤسسة الألمانية المسؤولة عن طالب اللجوء، وهذا يعني تحديد مكان إقامته في ألمانيا.

وفي ذات السياق أكد وزير الداخلية الألماني، أن «بطاقة هوية طالب اللجوء» تجبر اللاجئين على الالتزام بأماكن إقامتهم المحددة بحسب كل ولاية وفق ما تسمى بـ«صيغة كوتيغ شتاين» المحددة لحصة كل ولاية ألمانية من أموال الضرائب العامة، بغض النظر عن تردي أوضاع المنطقة الموجودين فيها اقتصادياً أو غيره، مشيراً إلى أن طالب اللجوء لن يحصل على هذه البطاقة إلا في مكان الإقامة المحدد الذي يتم إرسال طالب اللجوء إليه.

وبحسب القانون الجديد فإن اللاجئين لن يستطيعوا الحصول على مساعدات مالية من دون بطاقة هوية كما أنه لن ينظر في طلبات لجوئهم إلا إذا كانوا يمتلكون هذه البطاقة، وتهدف الحكومة الألمانية من وراء ذلك تشجيع طالبي اللجوء غير المسجّلين على أن يذهبوا إلى محلات تدوين بياناتهم.

ومن جانبها انتقدت منظمة مساعدة اللاجئين «بُرو أزُول» اشتراط القانون الجديد إلزام طالب اللجوء بمكان إقامة محدد واعتبرته يعرقل اندماج اللاجئين في المجتمع وفي سوق العمل، خاصةً أن بعض اللاجئين يسكنون في أماكن ليس فيها نشاطات اقتصادية أو أعمال ووظائف شاغرة.

هذا ومن المقرر أن يبدأ إصدار البطاقات الجديدة ابتداءً من شباط ٢٠١٦، وبحلول فصل الصيف ٢٠١٦ من المقرر أن يكون قد تم تعميم هذا النظام على جميع مناطق ألمانيا.

وفي سياق متصل، جاء تشديد المراقبة على الحدود بعدما سجلت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، دخول ١,١ مليون لاجئ ومهاجر العام الماضي، ما شكل ضغطا على مواردها وأثار سجالاً سياسياً حاداً، وفق ما نقلت عنها وكالة أنباء الصحافة الفرنسية.

وأكد دي ميزيير أنه منذ بداية العام ٢٠١٦ رفضت الشرطة الفدرالية دخول نحو ٢٠٠ شخص يومياً، مقارنة مع ٤٠٠ شخص فقط في كامل شهر تشرين الأول الماضي حين تقوضت الرقابة الحدودية وإجراءات التسجيل بفعل حركة التدفق الكثيفة.

وتصدرت قضايا أزمة اللاجئين، والإرهاب، جدول أعمال منتدى الاقتصاد العالمي الـ٤٦ الذي اختتم فعالياته، أول أمس، في بلدة «دافوس» السويسرية.

وجاءت أزمة اللاجئين في أوروبا، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، في مقدمة القضايا المهمة التي تناولها الزعماء الأوروبيون في المنتدى، حيث أكدوا في الجلسات التي شاركوا فيها ضرورة الوقوف إلى جانب تركيا ودعمها في سبيل حل هذه المعضلة.

حيث أكدت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، أن مستقبل منطقة «شنغن»، متعلق بحل أزمة اللاجئين، موضحة أن «اللاجئين سيعززون النمو الاقتصادي في أوروبا».

بدوره أيّد رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، ما ذهبت إليه لاغارد، قائلاً، «نسعى لتحويل أزمة اللاجئين إلى فرصة، حيث يشكل اللاجئون قدرة اقتصادية يمكن الاستفادة منها».

أما الرئيس الألماني، يواخيم غاوك، فقد دعا زعماء البلدان الأوروبية لتحمل مسؤولياتهم تجاه اللاجئين، مؤكداً أن هناك أمثلة كثيرة على تشكيل اللاجئين فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي، مضيفاً إن استضافة ضحايا الحرب «تعتبر مسؤولية يجب الالتزام بها».

مهاجرون بينهم سوريون في فرانكفورت في ألمانيا (رويترز)